تاريخ الإرسال: 2017/10/30
تاريخ القبول: 2018/04/11
تاريخ النشر: 2018/06/01

الديمقراطية التشاركية، وأدواتها الرقمية
منطلقات نظرية، وتطبيقات عملية

بقلم
أ/ أحمد أمين فورار(*)

ملخص

دفعت بعض جوانب القصور في ممارسة الديمقراطية التمثيلية، إلى الدعوة لتبني نوع آخر من الديمقراطية أكثر قدرة على إشراك المواطنين في اتخاذ القرار بما يحقق جوهر العملية الديمقراطية، فتم إعادة تبني ممارسة معروفة تاريخيا بالديمقراطية التشاركية بهدف خلق مزيد من الفرص والأدوات أمام الأفراد للمساهمة في صنع القرار.

يعتمد تطبيق الديمقراطية التشاركية حاليا بشكل متزايد على أدوات المشاركة الإلكترونية من خلال استخدام خلال تقنيات المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز المشاركة المدنية والحكم التشاركي الشفّاف.

تتناول هذه الورقة البحثة المنطلقات النظرية الداعية لتبني الديمقراطية التشاركية اعتمادا على نقل تصورات الباحثين، إلى جانب التطرق لأدواتها الرقمية بالتحليل، اعتماد على بعض التجارب في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية؛ المشاركة الإلكترونية؛ أدوات المشاركة الإلكترونية.

تمهيد

على مدار خمسة وعشرين قرنا عرف مفهوم الديمقراطية –باعتبارها حسب "نوبيرتو بوبيو" إشراك الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرارات العامة[1]– عملية إعادة تشكل وفق ما تطلبه ظروف كل مرحلة حتى استقر عند مبدأ التمثيل النسبي، بمعنى تفويض الشعب لبعض إرادته لمن تتوفر فيهم شروط معينة حتى ينوبوا عنه في القيام بمهام التشريع، والمراقبة، والمبادرة، والاستشارة، ويتم ذلك إما عن طريق الانتخاب المباشر، أو غير المباشر حيث يتناسب

(*) قسم العلوم الإنسانية – جامعة محمد خبضر بسكرة – الجزائر. hmedamine01@gmail.com

عدد الممثلين مع حجم الهيئة الناخبة[2] غير أن تطبيق الديمقراطية وفق هذا المبدأ تشوبه الكثير من النقائص بما يؤكد تصور "ديوي" حين رأى بأن الديمقراطية ليست عدالة مطلقة، وليست كذلك حقيقة مطلقة.

إن ما يعيشه العالم من متغيرات جديدة تفرض نفسها؛ كتراجع ثقة الأفراد في ممثليهم، وما يشوب العملية الانتخابية من عيوب وبروز مجموعات جديدة داخل كل مجتمع وتنوع مطالبها، أفرز وضعا راهنا شكل تحديا لمبدأ التمثيل النسبي، وفرض إعادة ابتكار مفهوم آخر يلبي المتطلبات الجديدة للشعوب وفق آلية تحقق المزيد من التمثيل، والمشاركة في صنع القرار بما يحقق جوهر العملية الديمقراطية.

هذه المعطيات فرضت الدعوة لتبني ممارسة معروفة تاريخيا بالديمقراطية التشاركية، عندما دعا اليسار الأمريكي ممثلا في الحزب الاجتماعي الأمريكي في ستينيات القرن الماضي إلى إصلاح النظام الديمقراطي في الولايات المتحدة[3] خاصة مع سيطرة قوى معينة على العملية الديمقراطية برمتها، وتحكمها التام في مدخلاتها، ومخرجاتها، وبالتالي في عملية اتخاذ القرار بعيدا عن الإرادة الحقيقية للشعب الأمريكي، بهدف إيجاد شكل جديد للمشاركة السياسية متواز مع العملية الانتخابية، رغم أن نجاحها مرهون بوجود مجتمع مدني فاعل، وقوي، إضافة إلى عدة عوامل أخرى منها إرادة سياسية تخدم هذا التوجه.

ولأن الديمقراطية التشاركية قائمة على الدعوة لإشراك المجتمع بكل فئاته في عملية اتخاذ القرار، والرقابة، وليس فقط انتخاب من ينوب عنه لأداء هذه المهمة مرة كل عدة سنوات، بكل ما تطلبه عملية إشراك الجميع من استحداث آليات مناسبة تضمن ممارسة هذا الدور في كل وقت، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، جاءت الحلول التي تقدمها التكنولوجيات الحديثة للإعلام، والاتصال لتعزز من فاعلية هذه العملية ، وتتجاوز جوانب القصور في بعض الأدوات التقليدية لممارسة الديمقراطية التشاركية، بل جعلت لأول مرة التطبيق الحرفي لجوهر هذا النوع من الديمقراطية ممكنا.

أولا/مداخل نظرية لفهم الممارسات العملية على ضوء التجارب الدولية:

تعتبر مدينة "بورتو أليغري"، في البرازيل، أول فضاء عمومي تمارس فيه الديمقراطية التشاركية بشكل متكامل بدءًا من عام 1989، حين نجح عمدة المدينة المنتخب عن حزب العمال في إقرار آليات أكثر فعالية يمكن بموجبها لجميع سكان المدنية المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمدينتهم بشكل عملي[4] ، حيث تم إقرار أول ميزانية بعد إطلاق استشارة واسعة شارك فيها أزيد من 8000 شخص، هذه الميزانية قلبت أولويات الانفاق في المدينة والتي لطالما اهتمت

بتطوير البنية التحتية، والخدمات في الأحياء الغنية على حساب تنمية الأحياء الفقيرة.

وقد تضمن جدول أعمال قمة الأرض في ريو دي جانيرو – التي انبثق عنها إعلان ريو المعروف بجدول أعمال القرن 21– مقترحات مفصلة للعمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية مثل مكافحة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك[5]، ومن ضمنها اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية في إيجاد حلول لهذه المشاكل.

وفي فرنسا بعد أزمة سنة 1992 والتي اندلعت حول مد خطوط القطار الفائق السرعة، تم اقرار تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية القرب الذي اشترط في فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية تكوين مجالس للأحياء بالمدن التي يتجاوز ساكنوها 80000 نسمة[6] وهو ما مكن من تجاوز حالات الانسداد، ومعارضة المواطنين لبعض المشاريع التي تقترحها الحكومة.

أدرك بقية الأوروبيين أهمية أدوات الديمقراطية التشاركية فسارعوا إلى عقد مؤتمر للاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية بالعاصمة البلجيكية شهر مارس 2004، تم خلاله التأكيد خلاله على أن الديمقراطية التشاركية هي الحل للأزمة التي تهدد الديمقراطية في أوروبا[7].

عربيا حيث دعت الحاجة الملحة إلى تطبيق إصلاحات جذرية تمكن المواطنين من المساهمة أكثر في صنع القرار صدرت مجموعة وثائق مرجعية اعتمدت لاحقا لإدخال مزيد من الإصلاحات الديمقراطية منها وثيقة استراتيجيات مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان العربية المعروفة باسم وثيقة الدوحة[8] والتي اقترحت أيضا إنشاء مواثيق وطنية تحدد قواعد المشاركة السياسية.

غير أن بدايات التجسيد الميداني للديمقراطية التشاركية في العالم العربي انطلق بعد سقوط بعض الأنظمة الحاكمة ففي تونس مثلا ينص الدستور الجديد الذي تم إقرارُهُ في 27 يناير 2014 على انتخاب مجالس جهوية ومحلية تتمتع بسلطات واسعة في البند 139[9]، كما ينص على استخدام آليات الديمقراطية التشاركية في الحكم المحلي.

وفي المملكة المغربية أكد دستور 2011 على الالتزام بتطوير مسالك قانونية ومؤسساتية كفيلة بضمان تفعيل أدوات الديمقراطية التشاركية بوصفها ركنا أساسيا للنظام السياسي والاجتماعي القائم ضمن أحكام الدستور الواردة في عدة فصول[10]، والتي أقرت الآليات العمومية لمشاركة المجتمع المدني في إعداد، وتقييم السياسات العمومية في إطار آليات المقاربة التشاركية.

أما في الجزائر فيكرس دستور 2016 تشـــجيع الدولـــة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، ويوسع التشاور من خلال وضع مؤسسات استشارية جديدة لدى السلطة

التنفيذية حيث تنص المادة 15 على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية[11].

وتحضر الحكومة الجزائرية في آفاق سنة 2017 لإعداد مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية، ينـــدرج ضمن المشاريع التي تجسد القيم الدستورية، ويسمح بترسيخ طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمـــواطن[12].

وفي هذا الإطار تم في أبريل 2017 إطلاق الورشة التاسعة من البرنامج النموذجي "كبدال" للتنمية المحلية والديمقراطية التشاركية الذي تمت المبادرة إليه برسم التعاون الثلاثي بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ويستهدف هذا البرنامج بناء منظومة حوكمة محلية تشاركية وشفافة من أجل تلبية احتياجات المواطنين، يتم تمويله من طرف الحكومة الجزائرية بأكثر من 2،7 مليون دولار ومن الاتحاد الأوروبي بـــ: 7،7 مليون دولار علاوة على مساهمة بـــ: 200 ألف دولار من برنامج الأمم المتحدة للتنمية لفائدة عدة بلديات نموذجية[13].

وقد تطور مفهوم الديمقراطية التشاركية ضمن عملية ديناميكية صنعها تطبيق مقارباتها في أكثر من دولة وعلى أكثر من مستوى، حيث يمكن تعريفها على أنها شكل جديد لتقاسم وممارسة السلطة المرتكز على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي، كما يمكن اعتبارها مواطنة نشطة ومطلعة وعارفة يمارسها مواطنون نشطون قادرون على تصريف قدراتهم في التنقيب والبحث بأنفسهم عن حلول ملائمة لقضاياهم[14].

وهي حسب "جون إلستر" خلق مزيد من الفرص والأدوات أمام الساكنة للمساهمة في صنع القرار، وتسعى إلى توسيع نطاق الأشخاص الذين لديهم إمكانية الحصول على هذه الفرص وهو ما يؤدي إلى التمكين لنماذج جديدة من المشاركة الفعالة بالاعتماد خاصة على تطبيقات التكنولوجيا الحديثة[15]، وهذا في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال ما يمكن وصفه بأنه جميع أشكال التعاون الاجتماعي أو التنظيم الذاتي للمجتمع المدني[16].

في حين تعد الديمقراطية التشاركية ديمقراطية فاعلة، لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، وتنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين، وتوفير الأمن الاجتماعي، والتربية على ثقافة التوافق[17].

إنها ديمقراطية تحاول أن تتجاوز، وبشكل أساسي، مشكلة التمثيل في الديمقراطية الليبرالية، وتحاول أن تضمن المشاركة الشعبية دون الانزلاق لمأزق الدول الاشتراكية التي بقي فيها

المواطن أساس العملية الديمقراطية في نصوص، ومواثيق الحزب فقط [18].

إن الهدف الأساسي للديمقراطية التشاركية هو ضمان مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار والرقابة ويتحقق ذلك من خلال تطبيق آليات تضمن مشاركة الجميع في اتخاذ القرار، كل هذا من أجل تجاوز قصور الديمقراطية التمثيلية على احتواء معطيات مجتمعية جديدة، وظهور حركات، واتجاهات لا تجد من يمثلها في القنوات الديمقراطية التقليدية.

ثانيا/الأدوات الرقمية لتطبيق الديمقراطية التشاركية:

يعتمد تطبيق الديمقراطية التشاركية حاليا بشكل متزايد على ما يمكن ووصفه بالمشاركة الإلكترونية من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز المشاركة المدنية والحكم التشاركي الشفّاف إذ أن مزايا التوسع السريع في الاعتماد على أدوات المشاركة الإلكترونية يؤدي إلى تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات العامة، وكذلك تعزيز المشاركة في صنع السياسات[19]، سواء من أجل تشجيع كل الفئات المجتمعية على التحول إلى طرف فاعل في عملية المشاركة السياسية، وبالتالي تعزيز مدخلات الديمقراطية التشاركية[20].

وقد أدى استخدام الأدوات الرقمية في مجال المشاركة السياسية إلى تحول المشاركة الإلكترونية لعامل حاسم في ضمان نجاح عملية تبني الديمقراطية التشاركية، كما أدى إلى تبلور مفاهيم لم تكن معروفة سابقا مثل مفهوم المواطن الرقمي، ولأن التحول نحو الممارسات المرتبطة بهذا المفهوم يخضع لعدة ضوابط تعمل دول عدة على تبني مناهج تربوية تهدف إلى تكوين جيل يستطع استخدام هذه الأدوات بالشكل الأمثل ضمن مشروع طويل الأمد[21].

ففي أستراليا مثلا تم تبني مشروع شعاره "الاتصال بثقة: تطوير مستقبل أستراليا الرقمي" يهدف إلى تعميم تدريس المواطنة الرقمية للطلاب مع تدريب الآباء والمعلمين عليها وفق خطة وطنية متكاملة[22]، كما تعمل عدة دول أخرى عبر العالم على جعل موضوع المواطنة الرقمية قضية محورية.

باعتبار المواطن الرقمي قادرا على استخدام وتوظيف تكنولوجيات الاتصال الحديثة بشكل يضمن له مزيدا من الانخراط في الشأن السياسي العام ضمن أطر رسمية، أو غير رسمية، بفاعلية، وأهلية[23]، أو وهو ببساطة: "مباشرة ممارسة الحقوق السياسية والمدنية على الخط بشكل افتراضي اعتمادا على البنية التحتية لشبكة الانترنت، وهذا ضمن المحاور التسعة في المواطنة الرقمية"[24].

وتتحقق المشاركة الإلكترونية في البيئة الرقمية من خلال اعتماد بعض الأدوات التي تتيح فرصا أكبر أمام المواطنين للمشاركة بفاعلية في مختلف العمليات التي تهدف إلى تحقيق جوهر

الديمقراطية التشاركية، ومن أهم هذه الأدوات:

1/التصويت الإلكتروني:

يتيح اعتماد أنظمة تصويت إلكترونية لكل المشاركين في العملية الانتخابية فرصة الرقابة المباشرة على كامل إجراءات التصويت بداية بالاطلاع على نسب المشاركة، ملاحظات المراقبين، وسير العملية الانتخابية حتى لحظة الإعلان عن نتائج الانتخابات[25].

ويسهم اعتماد أنظمة التصويت الإلكتروني في خفض تكاليف العملية الانتخابية بشكل ملحوظ، حيث يتم الاستغناء عن أطنان الورق المستخدم في عملية التصويت، واستخدام الكوادر البشرية المؤطرة لعملية الانتخابية بكل عقلانية ضمن الموارد المتاحة، إلى جانب حفظ كل تفاصيل العملية الانتخابية بطريقة مدروسة، ومؤمنة، مع إمكانية دراسة تلك البيانات بشكل معمق لاحقا لأهداف الــتأكد من نزاهة العملية الانتخابية، أو لأهداف علمية.

تعتمد أكثر من ثلاثين دولة في العالم نظام التصويت الإلكتروني أبرزها: الولايات المتحدة الأميركية، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، استونيا، فرنسا، ألمانيا، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، الأرجنتين، كوستاريكا، بنما، فنزويلا، البيرو، كولومبيا، جنوب أفريقيا، وروسيا[26].

وتبقى الدول العربية خارج هذه القائمة لعدة أسباب ترتبط بالمنظومة السياسية، والمجتمعية في حد ذاتها إلى جانب عوامل ذات علاقة بالموارد المالية، والتحكم في التكنولوجيات الحديثة، وانتشار الأمية، ويقتصر التصويت الإلكتروني في بعض هذه الدول داخل المجالس النيابية، وبعض الهيئات الأخرى ذات العضوية المحدودة.

ويمكن أن يساهم تطبيق أنظمة التصويت الإلكتروني في تعميم تبني مدخلات الحكامة الرشيدة بصفاتها الثلاثة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي المشاركة، الشفافية، والمسائلة، والتي تمثل أيضا جوهر ممارسة الديمقراطية التشاركية.

حيث يمكن أن يتيح نظام التصويت الإلكتروني مشاركة أكثر للناخبين على اختلاف فئاتهم ومستوياتهم العمرية في عملية الاقتراع مقارنةً بالنظام التقليدي الذي يعتمد الصناديق أداة للاقتراع، هذا طبعا بالإضافة إلى معطيات اخرى تتعلق بالعملية الانتخابية في حد ذاتها

ويتيح هذا النظام وجود شفافية أكبر في مراقبة، وتتبع، وتقييم العملية الانتخابية برمتها انطلاقا من القدرة التي تملكها كل جهة مخولة سواء لجان المراقبة، أو المترشحين، أو الجهات المسؤولة، أو المواطنين متابعة العملية الانتخابية أولا بأول منذ بدايتها، وحتى عمليات فرز الأصوات، وإعلان النتائج.

2/العرائض الإلكترونية

تسمى كذلك الالتماس عبر الإنترنت أو عريضة الإنترنت، أو العريضة الإلكترونية وهي شكل من أشكال العريضة تتوفر على الخط، ويكون التوقيع عليها بتسجيل بعض التفاصيل الشخصية مثل الاسم وعنوان البريد الإلكتروني، ويتم تسليمها عن طريق البريد الإلكتروني إلى الجهة المعنية أو المخولة بعد بلوغ عدد الموقعين عليها نسبة معينة.

ولا يرتبط إنشاء العرائض الإلكترونية بأسباب محدد، حيث تسمح العديد من المواقع الإلكترونية لأي شخص أو منظمة بإنشاء عريضة أو الدعوة إلى التوقيع عليها، غير أنه يجب التفريق بين العرائض التي يتم إنشائها من خلال مواقع حكومية رسمية، وتحكمها قواعد قانونية ، حيث تتسم بالطابع الرسمي، والعرائض التي يتم إنشائها عبر مواقع خاصة على الشبكة، ولا ترتبط بأي حكومة، أو منظمة حكومية، ولها أهداف غير متصلة بأي أجندة حكومية، لكن القاسم المشترك بين النوعين، هو عدد الموقعين على العريضة، الأمر الذي يكسبها قوة إلزام معينة.

يعتبر البرلمان الاسكتلندي الأول عالميا في تطوير المشاركة السياسة للأفراد بإنشائه لموقع إلكتروني متخصص في العرائض الالكترونية، يتيح لأي شخص إنشاء عريضة الكترونية ومن ثم رفعها للقسم المختص، بعد الموافقة على العريضة يمكن لمقدمها حشد الرأي العام بهدف جمع أكبر عدد ممكن من التوقيعات عليها[27].

وفي بريطانيا عندما يتجاوز عدد الموقعين على أية عريضة إلكترونية مقدمة إلى مجلس العموم 100 ألف فإن المجلس قد يضعها في الغالب ضمن أجندته للمناقشة، وهناك العشرات من مواقع العرائض الإلكتروني لتي ليست لها أي صفة رسمية وأنشئت لأهداف مادية او لدعم بعض القضايا، وحركات المجتمع المدني.

تاريخيا تعتبر الحركة الاحتجاجية في سياتل عام 1999 ضد العولمة، والتي تزامنت مع اجتماع الثمانية الكبار[28] أساس الحركات الاجتماعية في الانترنت، والتي تزامنت مع إطلاق موقع "موف أون" الذي تأسس عام 1998 كمنبر للحركة الاجتماعية في الولايات المتحدة، حيث يعتبر هذا الموقع –بعدد مستخدمين يفوق 50 مليونا– أحد أكثر مواقع العرائض الإلكترونية تأثيرا، إضافة إلى عدة مواقع أخرى.

عموما لا يمكن أن نصف العرائض الإلكترونية بأنها مجرد ابتكار تقني لأنها في مهامها وأدواتها، وغاياتها أعمق بكثير حيث يمكن اعتبارها أداة مهمة جدا في تشجيع المشاركة الإلكترونية للمواطنين، وإيصال أراءهم، وقناعاتهم، واتجاهاتهم نحو مختلف القضايا واللوائح، والقوانين إلى الجهات المعنية، إذ تمتلك العرائض القانونية قوة إلزام معنوية مرتبطة بعدد من وقع عليها.

3/البوابات الحكومية

من المتطلبات الأساسية للحكومات الإلكترونية بهدف تعزيز العلاقات مع الشركاء، وإضفاء مزيد من الشفافية، وضمان أطر ناجعة للاتصال الفعال بين الحكومات، وشركائها ضرورة استخدام ما يصطلح على تسميته بالبوابات الحكومية حيث تحقق هذه البوابات هدفها الأساسي من خلال ضمان التواصل والمشاركة ما بين الجهات الحكومية ومواطنيها بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن جهة أخرى، تمثل البوابة تجسيدا لمبدأ توفير مختلف التعاملات الحكومية انطلاقا من موقع إلكتروني واحد[29].

ويسمح إنشاء البوابات الحكومية بتوحيد البنى التحتية وقواعد البيانات والسياسات والمعايير والأنظمة المعلوماتية بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية ووضعها تحت مظلة واحدة إلى جانب تبسيط الإجراءات وسهولة الحصول على الخدمات، بالإضافة إلى ضمان جودة الخدمات والأنظمة الإلكترونية في القطاع الحكومي من خلال إطار موحد لإدارة المشاريع وربط هذه الخدمات بقنوات الاتصال المختلفة[30].

ويستطيع المعنيون الوصول إلى هذه الخدمات من خلال نظام موحد للدخول عبر الحاسوب أو الهاتف اعتمادا على تطبيقات الأجهزة الذكية والمواقع الإلكترونية، بشكل آمن، وسريع، وشخصي.

حسب تقرير للإسكوا صدر سنة 2013 فإن من الأهداف الأساسية التي تعمل البوابات الحكومية الإلكترونية على تحقيقها توفير المشاركة الإلكترونية الفعالة لكل من المواطن، القطاع الخاص، والمجتمع المدني من خلال اعتماد تطبيقات تتيح للمواطن أو أي من العناصر السالفة الذكر أن يبدي ملاحظاته وتعليقاته حول الخدمات المقدمة[31]؛ ومن أهم هذه التطبيقات حسب نفس التقرير:

- استعمال نظام لمتابعة تقييم المعنيين لمستوى تقديم الخدمات الحكومية.
- استطلاع للرأي على البوابة لجمع آراء المواطنين لاتخاذ القرارات المناسبة وخدمة المواطنين.
- الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي، المدونات، والمنتديات بهدف الربط بين المعنيين والمؤسسات الحكومية ، لتحقيق التفاعل المطلوب مع الجمهور في ما يتعلق بإبداء الرأي والاقتراح، أو تقديم شكوى.
- استعمال التراسل الفوري، البريد الإلكتروني، الهاتف، وكل الوسائل المتاحة للتواصل المباشر[32].

إن تقديم مزيد من البيانات مفتوحة المصدر انطلاقا من البوابات الحكومية يشجع المواطنين على مزيد المشاركة السياسية ولهذا لا تكاد تخلو بوابة حكومية من قسم خاص يهتم بتمكين الجهات المختلفة، العامة والخاصة، من الحصول على البيانات اللازمة التي تساعد في عملية صنع القرار، في مجالات المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، منها إعادة توجيه الدعم الحكومي، التخطيط لإنشاء الهياكل القاعدية، مراجعة فاعلية الإجراءات الحكومية، التخطيط لموازنة الإيرادات والصادرات، تحديد تأثير الكثافة السكانية على الخدمات الحكومية[33].

وقد أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال خطة شاملة للمشاركة الإلكترونية عبر البوابة الرسمية للحكومة بهدف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة (2017-2021) من ملامحها العامة:

- إتاحة الفرص للمواطنين كي يقترحوا منظومات بيانات مفتوحة جديدة للنشر على الموقع.
- وجود وثائق تبين المهمة والسياسات الخاصة بالمشاركة الإلكترونية.
- وجود إشعارات للمشتريات العامة، ونتائج المناقصات على الموقع الإلكتروني.
- وجود أدوات إلكترونية لطلب الآراء الناس.
- دليل على وجود قرارات متخذة بناء على مشورات مع المواطنين تم إجرائها إلكترونياً.
- نشر نتائج المشورات الخاصة بالسياسات[34].

4/الاستشارة الإلكترونية:

الاستشارات الإلكترونية هي آلية تتيح التفاعل والتشاور ما بين الحكومة وأصحاب العلاقة من خلال استخدام وسائل اتصال إلكترونية مثل الإنترنت والهاتف النقال وشاشات العرض والدوائر المغلقة، بما يكفل للمشاركين التعبير عن آرائهم وأفكارهم بشأن سياسات الحكومة والمبادرات الجديدة التي تطرحها وغيرها من المواضيع ذات الصلة[35].

تعمل المشاورة الإلكترونية كأحد المداخل المهمة لتشجيع المشاركة السياسية إلى إتاحة مزيد من الفرص الحقيقية أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرارات، حيث توفر البيئة الافتراضية مساحات تفاعلية بين المواطن، والإدارة تعزز عملية إدماج المواطنين في صنع القرارات[36]، ويمكن إيجاد عدة أنواع من المشاورة الإلكترونية يتمثل أبسطها في طرح أسئلة، وتلقي أجوبة في منتديات للنقاش مدمجة مع موقع حكومي.

الاستطلاع على الخط هو النوع الثاني الأكثر شيوعا، والذي يحدد كميا رأي المعنيين تجاه قضية ما وتستخدمه أغلب المواقع الحكومية بهدف معرفة اتجاهات المعنيين تجاه القضية المطروحة للاستطلاع.

الاستشارة التمهيدية نوع آخر من المشاورة الإلكترونية تتسم بكونها أكثر تعقيدا حيث يتم دعوة مجموعة من المواطنين لتبادل وجهات النظر على الخط مباشرة حول قضية ما، ويتم تنظيم هذه العملية بقوانين، وقواعد.

وتعد المملكة المتحدة من الدول الرائدة في مجال المشاورة الإلكترونية، بداية من سنة 1997، إلى جانب عدة دول أخرى خاصة أستراليا، النروج، لكسمبورغ، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تقتصر عملية المشاورة الإلكترونية فقط على الحكومات، بل تتجه كثير من المنظمات الإقليمية، والدولية لاستخدامها منها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

عموما تمر عملية الاستشارة الإلكترونية بعدة مراحل تبدأ بنشر المواضيع المطروحة للاستشارات الإلكترونية مع تحديد أهداف الاستشارة والتأثير المحتمل للموضوع المطروح على المواطنين والمدة الزمنية المحددة للاستشارة، بالإضافة إلى أية معلومات ضرورية أخرى، إلى جانب توجيهات تتعلق بشروط الاستخدام.

مع توفر كل ما يتصل بالموضوع من وثائق، وبيانات للمشاركين من أجل الاعتماد عليه في بناء عملية الحوار، يلي ذلك: جمع، وتحليل الآراء والملاحظات والمناقشات العامة لاستخدامها بشكل موضوعي في عملية اتخاذ القرار.

5/استخدام منصات التواصل الاجتماعي

يمكن تعريف شبكات التواصل الاجتماعي على أنها: الطرق الجديدة للاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الإنترنت وتبادل والمعلومات، والتفاعل، والتعبير، والحشد للمواقف، وسبر الآراء، والتوجهات، التأييد، والمعارضة، الدعاية الانتخابية، وغيرها من الأفعال التي تدخل في نطاق المشاركة السياسية[37].

وقد ساهمت منصات التواصل الاجتماعي حسب "كاستلز" في إعادة بناء جذري للعلاقة بين المواطنين والحكومات، حيث أدت هذه الشبكات إلى تحول واضح المعالم في العلاقات بين الطرفين[38]، خاصة في يتعلق بسرعة انتقال المعلومة، وابتكار أدوات جديدة وأكثر فاعلية بشكل متزايد في مجال بناء عملية نقاش سياسي بعيدا عن حواجز الزمان، والمكان.

أعادت هذه الشبكات تقديم رؤية جديدة للحق في الاتصال من حيث إرسال واستقبال المعلومات، والأفكار والآراء بصورة غير مسبوقة ، في عملية اتصال تفاعلية، تتيح لمستخدمي هذه الشبكات حقهم في التماس المعلومات والأفكار وتقليها ونشرها بغض النظر عن الزمان، والمكان، مع إمكانية التعبير باستخدام كل الوسائط المتاحة نصا، وصورة، وصوتا.

تسمح مواقع التواصل الاجتماعي، للأفراد والمنظمات على حد سواء بإنشاء صفحات، أو

مجموعات بهدف التواصل مع الآخرين، وتقديم أفكار، ومناقشة وجهات نظر مختلفة وبناء رأي عام حول فكرة، أو قضية ما، كل هذا اعتمادا على عملية تفاعلات قد تبدوا للوهلة لغير المتخصصين عشوائية، إلا أنها في الحقيقة منظمة جدا وذات تأثير متعاظم بشكل ملحوظا يمكن أن يقدم نماذج للمبادرة، واتخاذ القرارات من القاعدة إلى القمة.

وبحسب دراسة أجراها مركز "بيو" للأبحاث سنة 2012 موسومة بالمشاركة المدنية في العصر الرقمي، رأى ما نسبة 43% من مستخدمي الشبكات الاجتماعية بأن معارفهم توسعت حول إحدى القضايا السياسية أو الاجتماعية بعدما اطلعوا عليها للمرة الأولى عبر شبكات التواصل الاجتماعي، كما اتخذت نسبة 18% قرارات بشأن إحدى المسائل السياسية بناءً على مواد اطلعوا عليها عبر هذه المواقع.

وشملت هذه الدراسة 2253 من البالغين الأمريكيين، أي في سن الثامنة عشر وفوقها، واستهدفت قياس التفاعل السياسي عبر الإنترنت وخارجه مع العناية بدور الشبكات الاجتماعية خلال عام.

حيث يمكن أن تشمل الأنشطة السياسية عبر منصات التواصل الاجتماعي إرسال تعليقات وآراء شخصية حول أمور سياسية أو اجتماعية، ومشاركة مقالات سياسية، والإعجاب أو متابعة صفحة أحد المرشحين، ومشاركة أخبار سياسية، وتشجيع الآخرين على التصويت، وإقناعهم بتبني وجهة نظر معينة حول إحدى المسائل السياسية أو الاجتماعية، وإنشاء أو المشاركة في مجموعات معنية بشؤون سياسية[39].

يرى البعض بأن رصد العمليات والانشطة السياسية التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي يمكن أن توفر مؤشرات يتم الاستناد إليها في معرفة توجهات الرأي العام ، حيث يذهب بعض المتخصصين إلى القول بوجوب التعامل مع هذه الشبكات والاعتراف بها بحثياً كمؤشر، وتضمنيها ضمن مؤشرات التحولات في أنماط المشاركة السياسية التقليدية، لكن ذلك يطرح عدة إشكاليات ترتبط بمصداقية هذا التوجه في حد ذاته انطلاقا من صعوبة إيجاد قواعد لرصد وتحليل المعلومات المتداولة عبر هذه المنصات، والوصول إلى نتائج قابلة للتحليل.

إلا أن ظهور بعض النماذج التحليلية الوظيفية التي يمكن الوثوق في فعاليتها جعل هذه العملية ممكنة باعتماد أدوات علمية لرصد، ومتابعة وتقييم المشاركة السياسية عبر الشبكات المختلفة للتواصل الاجتماعي.

ثالثا/قياس جاهزية المشاركة الإلكترونية:

تهتم إدارة الشؤون الاجتماعية، والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بمتابعة تطور الحكومة

الإلكترونية في مختلف دول العالم، وتقوم بإصدار تقرير دوري يرصد تطور اعتماد أدوات الحكومة الإلكترونية في 193 دولة حول العالم وإسهامها في إنجاز أهداف التنمية المُستدامة التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على بناء رؤية مُشتركة لتحسين حياة الناس وتغيير العالم بحلول عام 2030.

وقد خص هذا التقرير المشاركة الإلكترونية بفصل كامل تضمن تقييما دقيقا لعملية المشاركة الإلكترونية باستخدام عدة معايير لقياس جاهزية المشاركة الإلكترونية في مختلف الدول التي شملتها الدراسة على المستويات الثلاث للمشاركة الإلكترونية (مشاركة المعلومات الإلكترونية والاستشارات الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية)

ولقياس جاهزية المشاركة الإلكترونية تقدم الأمم المتحدة المعايير التالية:

–وجود المعلومات المحفوظة –السياسات والموازنة والوثائق القانونية وما إلى ذلك– فيما يتعلق بالتعليم والصحة والتمويل والرفاه الاجتماعي ومعلومات العمالة والبيئة.

–وجود مجموعات البيانات حول التعليم والصحة والتمويل، مثل الإنفاق الحكومي والرفاه الاجتماعي ومعلومات العمالة والبيئة.

–الدخول على الموقع الإلكتروني للحكومة بأكثر من لغة وطنية رسمية.

–توفر خصائص الشبكات الاجتماعية.

–وجود آليات الاستشارات الإلكترونية للقطاعات الستة: التعليم والصحة والتمويل والرفاه الاجتماعي ومعلومات العمالة والبيئة.

–توفر الأدوات من أجل الحصول على الرأي العام الأولي لأجل مناقشات السياسة العامة، مثل المنتديات الإلكترونية والأدوات الإعلامية والاستفتاءات وأدوات التصويت وتقديم المطالب العامة.

–وجود أدوات لصنع القرارات إلكترونيا للقطاعات الست: التعليم والصحة والتمويل والرفاه الاجتماعي ومعلومات العمالة والبيئة[40].

استنتاجات:

أسهمت الأدوات الرقمية للمشاركة السياسية في تحقيق عدة أهداف للديمقراطية التشاركية من خلال توفير حلول قائمة على الاستفادة من التقنيات الحديثة، وفق مقاربات تتيح للمواطن، ومختلف الشركاء الآخرين المشاركة يوميا في عملية صنع القرار، ومتابعة تنفيذه، والاطلاع على مختلف البيانات الحكومية، وهو ما يمثل انتقالا حقيقا لفئات مجتمعية ضلت مهمشة لعقود إلى مرحلة يمكن فيها المشاركة المنظمة في مختلف العمليات المرتبطة بصنع القرار السياسي على

اعتبار أنها أصبحت قوة تأثير منخرطة بشكل أكثر عمقا في العملية السياسية بعيدا عن الأدوار التقليدية في ظل الديمقراطية التمثيلية، حيث يمكن لأي فرد أن يقود قوة تغيير، أو إلزام، أو ضغط، إذا ما توفرت شروط ذلك.

يتطلب الانتقال إلى مرحلة اعتماد الأدوات الرقمية للمشاركة السياسية وجود إرادة فعلية لدى السلطة القائمة لتبنيها، وإدخالها ضمن سياساتها لإشراك المواطنين بفعالية في عملية اتخاذ القرار سواء على المستوى المحلي، أو القطري، إلى جانب تشجيع الأفراد، طبيعيين، ومعنويين على الاستخدام الواسع لتكنولوجيات الإعلام، والاتصال، طبعا بعد توفر البنية التحتية الأساسية، وانتشار الثقافة الرقمية وعيا، وممارسة.

وانطلاقا من استقراء بعض التجارب العالمية، والمحلية يمكن القول بأن انتشار الديمقراطية التشاركية، وتبني أدواتها الرقمية يكون في الدول الأكثر عراقة في ممارساتها الديمقراطية بشكل عام، أي في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأستراليا، وهي دول تتوفر كذلك على بنية تحتية قوية في مجال تكنولوجيات الإعلام، والاتصال، ويستخدم مواطنها شبكة الانترنت، ووسائل الاتصال الحديثة أكثر من غيرهم.

غير أن وجود بنية تحتية قوية في مجال تكنولوجيات الإعلام، والاتصال ليس بالضرورة مؤشرا أساسيا لقياس تبني الحكومات لمبادئ الديمقراطية التشاركية، فبعض الدول تحتل مراتب متقدمة في اعتمادا على مؤشر قياس جاهزية المشاركة الإلكترونية غير أنها تحتل مراتب متأخرة حسب تقارير حقوق الإنسان، والشفافية، ما يجعلها بعيدة عن تطبيق قواعد الديمقراطية التشاركية.

الهوامش:

[1] ناصوري، أحمد. «النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية» [على الخط]، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية***، والقانونية، مجلد 24، العدد الثاني: 2008، ص 354، أطلع عليه في (17 مارس2017) متاح على الرابط: http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/2-2008/a/345-398.pdf

[2] بولقواس، سهام. «العوامل الموضوعية والمؤسساتية المؤثرة في تشكيل المجالس المنتخبة» [على الخط]، ***مجلة الحقوق، والعلوم السياسية***، العدد 6: 2016، ص 243. (أطلع عليه في 05 أوت2017) متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/76/3/2/10227

[3] دريبر تيودور. **أصول اليسار الأمريكي**؛ ترجمة الدسوقي، عاصم ، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 2006. ص:132.

[4] كابانا إيفس. **72 سؤالا متكررا عن الموازنات التشاركية، وإجاباتها**؛ ترجمة ندا، محمد ، مشروع دعم التنمية الوطنية الاستراتيجية، الأمم المتحدة– مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، القاهرة: 2009، ص14.

[5] هاندل، غونتز. **إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية**[على الخط]، 1992، المكتبة متعددة الوسائط للأمم المتحدة، ص: 09، (أطلع عليه في 10 سبتمبر 2017) متاح على الرابط: http://legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf

[6] le centre ressources prospectives du grand lyon, **La démocratie participative état des lieux et premiers éléments de bilan**,[en ligne] (consulté en 14 sep 2017), Disponible sur: http://www.millenaire3.com/content/download/1377/19231/version/1/file/Polere_democratie_particicipative.pdf

[7] BOURE, Robert.« Démocratie participative en Europe» [en ligne], ***Revue Sciences de la Société***, N 69, Pu Mirail Toulo, nov 2006, p 89.

[8] الجورشي، صلاح الدين. **الديمقراطية في العالم العربي إلى أين؟** [على الخط](أطلع عليه في 26 أفريل2017). متاح على الرابط : https://www.swissinfo.ch/ara4752394

[9] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، دليل السلطة المحلية في تونس [على الخط]، ص: 21 (أطلع عليه في 03 سبتمبر 2017) متاح على الرابط: http://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2017/03/guide-sur-le-pouvoir-localprint.pdf

[10] – الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، والمجتمع المدني، **الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية** [على الخط]، ص 7، (أطلع عليه في 25 سبتمبر2017) متاح على الرابط: http://www.mcrpsc.gov.ma/FormSc/contenu/hiwar/al_mitak_alwatani_arabe.pdf

[11] رمضان، عبد المجيد. «الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية» [على الخط]، ***دفاتر السياسة، والقانون***، العدد 16: جانفي 2017، ص 77، (أطلع عليه في 05 سبتمبر 2017)متاح على الرابط: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/13700/1/D1606.pdf

[12] عبد المجيد رمضان، المرجع نفسه، ص 78.

[13] وكالة الأنباء الجزائرية، **إطلاق الورشة التاسعة من برنامج كابدال ببلدية الخروب** [على الخط]، (أطلع عليه في 8 سبتمبر2017) متاح على الرابط: http://ar.aps.dz/regions/41663–

[14] Jackson, Jeffrey Charles, **From Deliberation to Participation: John Dewey's Challenge to Contemporary Democratic Theory** [en ligne], Ph.D., Political Science, UNIVERSITY OF CALIFORNIA: 2014, p 184 available at (Dec 23, 2016) http://escholarship.org/uc/item/26k2t4w2#page-1

[15] FLORIDIA, Antonio, **Participatory Democracy versus Deliberative Democracy: Elements for a Possible Theoretical Genealogy. Two Histories, Some Intersections**[en ligne] , 7 th ECPR General Conference Sciences Po, Bordeaux, 4 - 7 September 2013, p 2 available at (sep 22, 2017) : https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/71d7f83c-3fe4-4b11-82a2-c151cd3769f4.pdf

[16] نفس المرجع السابق، ص 7.

[17] الشاهر، شاهر إسماعيل. **الديمقراطية وتجلياتها –الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها–** [على الخط]، (أطلع عليه في 15 سبتمبر 2017) متاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=45880hgvhfùM

[18] شومر، توفيق. **الديمقراطية التشاركية** [على الخط]، (أطلع عليه في 28 سبتمبر 2017) متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=381422

[19] مغزيلي، نوال. **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية** [على الخط]، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث: يونيو – حُزيران 2017، (أطلع عليه في 03 أكتوبر 2017): http://democraticac.de/?p=46833

[20] المرجع نفسه.

[21] القايد، مصطفى. **مفهوم المواطنة الرقمية"Digital Citizenship "** [على الخط]، (أطلع عليه في 04 سبتمبر 2017) متاح على الرابط: http://www.new-educ.com/definition-of-digital-citizenship

[22] المرجع نفسه.

[23] MOSSBERGER, Karen, **Digital Citizenship: The Internet, Society, and Participation**, MA: MIT Press, Cambridge: 2008, p 216.

[24] **Defining Digital Citizenship** [en ligne], p:01, (seen In 13. Sep. 2017) Available at https://mitpress.mit.edu/sites/default/files/titles/content/9780262633536_sch_0001.pdf

[25] **Introducing Electronic Voting: Essential Considerations, International Institute for Democracy and Electoral Assistance** [en ligne], 2011, p 7, (seen In 18. Sep. 2017) Available at http://www.eods.eu/library/IDEA.Introducing-Electronic-Voting-Essential-Considerations.pdf

[26] – **الاقتراع الإلكتروني، شبكة المعرفة الانتخابية** [على الخط]، (أطلع عليه في 08 سبتمبر 2017) متاح على الرابط: http://aceproject.org/ace-ar/focus/e-voting/62764462864462f627646-63062762a-64563462763164a639

[27] REID, Linda. **Are E-petitions a Viable Tool for Increasing Citizen Participation in Our Parliamentary Institutions?** [en ligne], p 4, (seen in apr 4, 2017)Available at http://www.revparl.ca/37/4/37n4e_14_Reid.pdf

[28] الفيشاوي، خالد. **بانوراما الحركة العالمية لمناهضة العولمة** [على الخط]، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2003، ص. 29-34.

[29] مبادرات البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة، البوابة الإلكترونية لحكومة البحرين، (أطلع عليه في 23 جوان 2017) متاح على: http://www.bahrain.bh/wps/portal/!ut/

[30] الأمم المتحدة– اللجنة الاقتصادية، والاجتماعية لغربي آسيا، **استراتيجيات الحكومات الإلكترونية في الدول العربية، الواقع، وآفاق التطور**، 2013، ص 19، (أطلع عليه في 08 جويلية 2017) متاح على الرابط: http://css.escwa.org.lb/ICTD/3233/StudyE-GovStrategies.pdf

[31] نفس المرجع ، ص 44

[32] – نفس المرجع ، ص 45.

[33] مبادرات البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة، مرجع سابق.

[34] هيئة تنظيم الاتصالات، **خطة المشاركة الإلكترونية عبر البوابة الرسمية لدولة الإمارات للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة** [على الخط]، 2016، ص19، (أطلع عليه في 14 أوت 2017) متاح على الرابط: https://government.ae/-/media/guidelines/National-eParticipation-Plan

[35] سياسة الاستشارات الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية لدولة البحرين [على الخط]، (أطلع عليه في 23 أوت 2017) متاح على الرابط: https://www.bahrain.bh/wps/wcm/connect/egovportal_ar/footer/eparticipation/econsultation+policy

[36] TOMKOVA, Jordanka, **E-consultations: New tools for civic engagement or facades for political correctness** [en ligne], European Journal of ePractice, Nº 7 :March 2009, (seen in sep. 15, 2017), available at http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.466.7291&rep=rep1&type=pdf

[37] الراوي، بشرى جميل. **دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير – مدخل نظري –** [على الخط]، ص 4، (أطلع عليه في 14 جوان 2017) متاح على الرابط: www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_two/session_six/bushra.doc

[38] CASTELLS, Manuel Communication, Power and Counter-power in the Network Society, international Journal of Communication [en ligne] , (seen in sep 14, 2017) available at,: http://ijoc.org/index.php/ijoc/article/viewFile/46/35

[39] شبكات التواصل تنمي المشاركة السياسية، (أطلع عليه في 14 أفريل 2017) ، مقال متاح على الرابط: ww.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2013/4/28

[40] إدارة الشؤون الاجتماعية، والاقتصادية، **تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية، لسنة 2014** [على الخط]، (أطلع

عليه في 25 سبتمبر 2017) متاح على الرابط: http://unpan3.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2014.

Participatory democracy, its digital tools, theoretical premises, and practical applications

FOURAR Ahmed Amine
Department of Human Sciences, Mohammed KHAIDER
University of Biskra
ahmedamine01@gmail.com

Abstract

There are some insufficiencies in the practice of representative democracy that have led to the adoption of a different kind of democracy which is more capable of involving citizens in decision-making in order to fulfill the democratic process. Thus, a participatory democracy which is known historically has been re-adopted with the objective of creating more opportunities and tools to make the population involve in decision-making. It mainly tries to overcome the issue of representation, and ensure popular participation through the application of mechanisms that guarantee the involvement of everyone in decision-making, control and initiative.

The application of participatory democracy depends increasingly on tools of electronic participation through ICT (Information and communication technologies) in order to reinforce civil participation and transparent participatory governance.

This paper deals with the theoretical principles that calls for the adoption of participative democracy based on the perceptions of researchers, in addition to the analysis of their digital tools, relying on some experiences in this field.

Keywords:

Participatory democracy; Electronic participation; Information and communication technologies